خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي.. والتدفقات القوية تترجم جاذبية الأسهم الكويتية وتؤكد مكانة السوق إقليمياً

345٪ قفزة في صافي مشتريات الأجانب بالبورصة.. لتبلغ 556,6 مليون دينار

شريف حمدي

اتسمت تعاملات المستثمرين الأجانب في بورصة الكويت خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي باتجاه شرائي ملحوظ، مدعومة بالثقة المتزايدة التي تحظى بها العديد من الأسهم المدرجة في قطاعات متنوعة ضمن السوق الكويتي، الذي أصبح يتمتع بجاذبية استثمارية جعلته في مصاف الأسواق الإقليمية الأكثر أداء، ويأتي ذلك في ظل أجواء تفاؤلية بالمناخ الاستثماري المحلي، مع تطورات اقتصادية وتنظيمية عززت موقع السوق على خريطة الاستثمار العالمية.

وتعكس هذه الثقة المتنامية حرص الشركات المدرجة على الاستدامة المالية وتحقيق نتائج إيجابية متتالية خلال الفترات المالية الماضية، إلى جانب التزامها بنهج توزيع أرباح نقدية ومنح فصلية وسنوية، ويعد التحسن الواضح في النتائج المالية للشركات المدرجة عاملا جوهريا في تعزيز إقبال المستثمرين من مختلف الجنسيات على الأسهم الكويتية، لاسيما في القطاعات الحيوية التي تقود حركة النشاط بالسوق.

كما يظهر هذا الزخم في التدفقات الأجنبية التي يستقطبها السوق عبر الصناديق العالمية التابعة لمؤشرات MSCI وفوتسي وستاندرد آند بورز، والتي تقوم بمراجعات دورية لإعادة موازنة أوزان الأسهم الكويتية ضمن مؤشراتها، وهذا الإدراج المتكرر يعكس المكانة المتنامية لبورصة الكويت في النظام المالي العالمي، ويعزز حجم السيولة الأجنبية المتدفقة إلى السوق.

ومن العوامل الجوهرية التي دعمت هذا الزخم التطوير المستمر في بيئة العمل داخل البورصة، خصوصا فيما يتعلق برفع مستوى الشفافية في الإفصاحات المالية وتوفير بيانات دقيقة وفورية، إضافة إلى فتح قنوات تواصل مباشرة مع المستثمرين عبر نشر التقارير الدورية وعقد اللقاءات التعريفية، بما يسهم في بناء جسور ثقة قوية مع مختلف الأطراف في السوق.

ومع استمرار النزعة الشرائية الواضحة منذ بداية العام حتى نهاية أغسطس، أظهرت البيانات الرسمية الخاصة بحجم التداول في السوق الرسمي، وفقا لتوزيع الجنسية وفئة المستثمر، أن صافي مشتريات الأجانب بلغ 556,6 مليون دينار، مقارنة بـ 125,3 مليون دينار في الفترة نفسها من 2024، مسجلا نسبة نمو لافتة بلغت 345٪، ويعكس هذا الأداء ثقة الأجانب في الفرص الاستثمارية المتاحة داخل السوق بمختلف قطاعاته، وفي مقدمتها البنوك، والاتصالات، والخدمات المالية، والعقار والاستثمار.

كما يلاحظ أن المؤسسات والشركات الأجنبية كانت الأكثر نشاطا من حيث الشراء بصافي بلغ 568,8 مليون دينار، في حين سجلت صناديق الاستثمار الأجنبية صافي شراء قدره 2,88 مليون دينار، وعلى النقيض، اتجه الأفراد الأجانب نحو البيع بصافي بلغ 15,08 مليون دينار، في مؤشر على اختلاف استراتيجيات الاستثمار بين المؤسسات والأفراد في السوق المحلي.

وعلى صعيد الأداء العام للسوق، تشير البيانات إلى أن المؤشرات الإيجابية التي حققتها البورصة منذ بداية العام عززت من جاذبيتها، إذ بلغت المكاسب السوقية الإجمالية 7,5 مليارات دينار، ليرتفع إجمالي القيمة السوقية إلى 50,7 مليار دينار بنهاية تعاملات أغسطس. كما سجلت المؤشرات الرئيسة مكاسب جماعية لافتة منذ بداية العام، بواقع 15,9٪ لمؤشر السوق الأول، و13,3٪ لمؤشر السوق الرئيسي، و15,4٪ لمؤشر السوق العام.

وتظهر مستويات السيولة المرتفعة زخم التداول في السوق، إذ قفزت بنسبة 97,7٪ لتبلغ 17,2 مليار دينار خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2025، مقارنة بنحو 8,7 مليارات دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وهو ما يعكس نشاطا متزايدا من قبل المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

عوامل داعمة

ويرى محللون أن البيئة التنظيمية المتطورة التي عملت عليها هيئة أسواق المال وشركة البورصة خلال السنوات الأخيرة لعبت دورا جوهريا في رفع مستوى الكفاءة التشغيلية للسوق، مع تحسين آليات التداول وتعزيز قواعد الحوكمة، كما أسهم إدخال أدوات مالية جديدة، مثل المشتقات والعقود المستقبلية، في تنويع الفرص أمام المستثمرين الأجانب الباحثين عن منتجات استثمارية مبتكرة.

نظرة مستقبلية

ويتوقع أن يستمر الزخم الإيجابي لتعاملات الأجانب خلال الفترة المتبقية من العام، مدفوعا بمتانة الاقتصاد الكويتي وتزايد جاذبية الأسهم المدرجة في ظل النمو المتوقع لأرباح الشركات القيادية، كما أن أي ترقية مستقبلية في تصنيفات السوق قد تضيف المزيد من التدفقات الأجنبية، خصوصا من الصناديق النشطة التي تترقب فرصا جديدة في الأسواق الناشئة.

32.95 ألف حساب نشط في البورصة

قفزت حسابات التداول النشطة بالبورصة بنهاية تعاملات أغسطس الماضي بنسبة 33,3٪ مقارنة بتعاملات الشهر الذي سبقه، إذ بلغ عدد هذه الحسابات 32,95 ألف حساب مقارنة بـ 24,717 حسابا في يوليو الماضي. وبنهاية تعاملات أغسطس الماضي بلغت نسبة الحسابات النشطة 7,18٪ من إجمالي الحسابات التي لها الحق في التداول بأسهم البورصة طبقا لإحصائيات البورصة بنهاية الشهر الماضي والتي تقدر بنحو 458,783 حسابا، لتبلغ نسبة الحسابات الخاملة التي لم يجر التداول عليها إلى 92,82٪ من إجمالي حسابات التداول.

مبادرة «وقود يقود» تجسد توجهنا نحو الاستثمار في رأس المال البشري

نمر الصباح: «النفط» حريصة على خلق بيئة محفزة وحاضنة للإبداع

أكد وكيل وزارة النفط الشيخ د.نمر فهد المالك الصباح أن مبادرة «وقود يقود» التي أطلقتها «النفط» أخيرا بشأن تمكين الكوادر الوطنية حديثة التعيين تجسد توجه الوزارة نحو الاستثمار في رأس المال البشري الوطني باعتباره الركيزة الأساسية لمستقبل القطاع النفطي.

وقال الشيخ نمر الصباح بمناسبة الحفل الختامي لمبادرة «وقود يقود» الذي نظمته الوزارة بمشاركة شركة نفط الكويت وشركة هاليبرتون إن الكوادر الوطنية هي «الوقود» الذي سيقود إنجازات الوزارة في المرحلة المقبلة والرصيد الحقيقي لتحقيق تطلعات الدولة في هذا القطاع الحيوي.

وأضاف في بيان صحافي صادر عن وزارة النفط، أن البرنامج التدريبي للمبادرة جاء شاملا ومتكاملا واستهدف الموظفين الجدد في قطاع الشؤون الفنية بمختلف تخصصاته الحيوية بما في ذلك الحفر والاستكشاف والبيئة والسلامة، حيث تمكن المشاركون من بناء جسور معرفية راسخة تعزز من كفاءتهم الفنية وتنعكس إيجابا على جودة الأداء المؤسسي في الوزارة.

وشدد على حرص وزارة النفط على خلق بيئة عمل محفزة وحاضنة للإبداع وتوفير أدوات عملية تسهم في تطوير المهارات الفنية والمعرفية للكوادر الوطنية بما يعزز مكانة الوزارة كبيت خبرة وطني يقود التنمية المستدامة في قطاع الطاقة.

وأعرب عن تقديره للجهود الكبيرة التي بذلها فريق العمل في قطاع الشؤون الفنية إلى جانب ضباط الاتصال وقادة المشروع الذين ساهموا في تحويل فكرة المبادرة إلى واقع ملموس، لا سيما «شركاء النجاح» من الشركات الوطنية والعالمية الذين أسهموا بخبراتهم في دعم البرنامج وتبادل المعرفة مع الكوادر الوطنية.

وأكد التزام الوزارة بمواصلة الاستثمار في الكوادر الوطنية ورعايتها عبر مبادرات تدريبية متقدمة وشراكات استراتيجية تعزز من قدراتهم القيادية وتسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتنموية للدولة.

وقالت «النفط» إن «وقود يقود» تعد إحدى أبرز المبادرات النوعية للوزارة في مجال تمكين الكوادر الوطنية حديثة التعيين إذ يتم خلالها تزويدهم بالمعرفة الفنية المتخصصة وإعدادهم للانخراط في بيئة العمل النفطي عبر برامج تدريبية متكاملة تجمع بين التدريب الميداني والفني والعلمي بما يسهم في نقل المعرفة وضمان استمرارية المهارات وبناء قيادات مستقبلية قادرة على مواكبة تطورات قطاع النفط والغاز تماشيا مع رؤية «كويت جديدة 2035».

وبينت أن المبادرة انطلقت من إيمانها بأن التعاقب الوظيفي ونقل المعرفة يشكلان شريان الحياة في جسدها المؤسسي، لافتة إلى أن المعرفة ليست مجرد تراكم معلومات بل هي الضمانة الحقيقية لاستمرارية الأداء وجودة الإنجاز عبر الأجيال.

الشيخ د.نمر فهد المالك الصباح والشيخة تماضر الخالد في لقطة جماعية بالحفل الختامي لمبادرة «وقود يقود»

بمعدل يومي يبلغ 159 ألف برميل

4,93 ملايين برميل صادرات الكويت النفطية إلى اليابان خلال يوليو الماضي

طوكيو ـ «كونا»: أظهرت بيانات حكومية تراجع الصادرات الكويتية من النفط الخام إلى اليابان بنسبة 1٪ في شهر يوليو الماضي مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 4,93 ملايين برميل أي بمعدل يومي يبلغ 159 ألف برميل مسجلة رابع انخفاض شهري على التوالي.

وذكرت «وكالة الموارد الطبيعية والطاقة» اليابانية في تقرير أولي أن الكويت جاءت في المرتبة الرابعة بين موردي النفط لليابان خلال يوليو الماضي بحصة بلغت 7,8٪ من إجمالي واردات اليابان من النفط الخام مقابل 7,9٪ في يوليو عام 2024.

وأوضح التقرير أن إجمالي واردات اليابان من النفط الخام انخفض بنسبة 0,3٪ على أساس سنوي ليصل إلى 2,03 مليون برميل يوميا مسجلا انخفاضا للشهر الثاني على التوالي.

وأشار إلى أن واردات اليابان النفطية من الشرق الأوسط شكلت 87,6٪ من إجمالي الواردات بانخفاض قدره 10٪ مقارنة بالعام الماضي.

ولفت إلى أن الإمارات حافظت على صدارة ترتيب موردي النفط لليابان خلال يوليو الماضي، على الرغم من انخفاض وارداتها بنسبة 12,8٪ عن العام السابق لتصل إلى 872 ألف برميل يوميا تلتها السعودية بـ702 ألف برميل يوميا بانخفاض نسبته 3,5٪.

بينما جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة بـ191 ألف برميل يوميا ثم قطر في المركز الخامس بـ 47 ألف برميل يوميا.

يذكر أن اليابان تعد ثالث أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الصين والولايات المتحدة.

21,6 مليار دولار الإنفاق على التكرير و25,7 ملياراً لمشاريع الغاز خلال 2024

الشرق الأوسط يخطط لإنفاق 69 مليار دولار على البتروكيماويات حتى 2030

علاء مجيد

قالت مجلة ميد إنه مع تسارع وتيرة التحول في قطاع الطاقة وتباطؤ نمو الطلب على وقود النقل، لم يعد من المجدي اقتصاديا لشركات النفط الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا) توجيه كميات كبيرة من النفط الخام إلى المصافي.

ومع ذلك، لم تتوقف هذه الشركات عن ضخ استثمارات ضخمة في توسعة المصافي أو إنشاء مشاريع جديدة، فقد بلغ إنفاقها نحو 21,62 مليار دولار على مشاريع التكرير في المنطقة خلال عام 2024، مع تسجيل إنفاق رأسمالي يقارب 7 مليارات دولار منذ بداية عام 2025، وفق بيانات منصة MEED Projects.

كما رفعت الشركات الإقليمية استثماراتها في مشاريع معالجة الغاز مع تزايد الطلب العالمي على الغاز الطبيعي، خصوصا من قطاع توليد الطاقة، حيث بلغت الاستثمارات في مشاريع معالجة الغاز عام 2024 نحو 25,67 مليار دولار، بينما وصل الإنفاق حتى تاريخه في 2025 إلى 9,3 مليارات دولار.

وفي الوقت نفسه، شهدت المنطقة قفزة كبيرة في مشاريع البتروكيماويات مدفوعة بارتفاع الطلب الصناعي وتنامي سلاسل الإمداد، إلى جانب الجدوى الاقتصادية العالية لتحويل جزيئات النفط والغاز إلى منتجات كيماوية ذات قيمة مضافة.

وتشير توقعات GlobalData البريطانية إلى أن الطاقة الإنتاجية العالمية للبتروكيماويات ستشهد نموا كبيرا بحلول عام 2030، بقيادة الأسواق الآسيوية نتيجة الطلب القوي في قطاعات السيارات والبناء والإلكترونيات.

كما أن منطقة الشرق الأوسط مرشحة لتحقيق نمو كبير في الطاقة الإنتاجية بإجمالي 122,1 مليون طن سنويا بين عامي 2025 و2030، مع توقع أن يصل الإنفاق الرأسمالي على مصانع إنتاج البتروكيماويات إلى 69 مليار دولار خلال السنوات المقبلة.

وبلغ حجم الإنفاق على عقود الهندسة والتوريد والإنشاء (EPC) لمشاريع الكيماويات عام 2024 نحو 17,8 مليار دولار، فيما سجل عام 2025 إنفاقا يقارب 5,8 مليار دولار حتى الآن.

وتشير بيانات ميد إلى أن قيمة المشاريع الكيميائية المخطط لها في المنطقة تفوق بأربعة أضعاف القيمة الإجمالية لمشاريع النفط والغاز في القطاع التحويلي.